

جهد اليازجي*

سورية الغد بين التقسيم واللامركزية

على الرغم من أن الحرب الطاحنة في سورية، والتي قُسمت البلد جزأها إلى مربعات تحكمها مجموعات مختلفة ومتصارعة، سياسياً وعرقياً وطائفيًا، فإن ملامح تمسك بوحدة الشعب لا تزال موجودة، بل ثمة نوع من التعاون الاقتصادي والتقاطع الاجتماعي. لكن التمسك بالوحدة لا يعني الإبقاء على نظام الدولة المركزية، وإنما يجب طرح إمكان إرساء حل في المستقبل، يقوم على نظام اللامركزية الإدارية.

نهاية لهذا النزاع من دون اتفاق جديد بشأن موارد البلد.

شكّل هذا الحدث لحظة رمزية في تاريخ سورية ما بعد الانتفاضة، وسلط الضوء على خطوط التصدع التي تقسم السوريين، وعلى القضايا التي ستشكل سبب الصراع المقبل بشأن إعادة توزيع السلطة والموارد.

خلال الانتفاضة الشعبية التي توسعت لتتحول إلى حرب إقليمية ودولية، ظهرت انقسامات عميقة بين السوريين أخذت طابعاً اجتماعياً وطائفيًا وإثنيًا، وأنشئت مراكز جديدة تحظى بدعم قوى عسكرية محلية، وبدعم مؤسسات استقلت عن دمشق ولن تتنازل لها عن السلطة بسهولة، كما ولدت درجات عالية من الشرعية المحلية.

في ١٧ آذار/ مارس ٢٠١٦، وبينما التقت الوفود التي تمثل كلاً من النظام السوري والمعارضة السورية في جنيف للبحث في آفاق اتفاق سلام، التقت مجموعات كردية بالقرب من الحدود العراقية من أجل إعلان إقامة منطقة فدرالية تتمتع بحكم ذاتي في شمال شرق سورية. كان ذلك رسالة إلى كل من يحاول أن يقرر مصير البلد، فحواها أن أي حل طويل الأمد لن يكون ممكناً من دون الأكراد، الطرف الثالث بين النظام والمعارضة. موقع اللقاء كان أيضاً لافتاً: فعوضاً عن القامشلي، عاصمة المنطقة التي يسيطر عليها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، حدث اللقاء في بلدة رميلان الصغيرة، العاصمة النفطية لشمال شرق سورية. بدأ كأكراد يقولون: "هذا النفط لنا"، ولا

* كاتب وخبير اقتصادي سوري.

سيكون تحدياً صعباً للغاية، لكنه من الوسائل القليلة المتبقية لإخراج البلد من هذا النزاع والحفاظ على تماسكه، وإن كان بشكل أقل إحكاماً. أمّا البديل فقد يكون الانهيار التام.

ما قبل الانتفاضة وما بعدها

حتى سنة ٢٠٠٠ كانت الدولة المركزية لا تزال قوية نسبياً، فمؤسسات الدولة كانت تقدّم الخدمات في جميع أنحاء البلد، والحكومة أكبر مصدر للوظائف والاستثمارات. وكان جهاز الدولة، في معظمه، يتألف آنذاك من أعضاء من النخبة الريفية، بما فيها الطائفة العلوية والمتحدرون من مناطق "بعثية" تقليدياً مثل حوران في جنوب سورية، ومنطقة الغاب في وسط البلد، ومدينة دير الزور. لكن في ظل حكم بشار الأسد، وبعد سنة ٢٠٠٥ خاصة، جرى تخفيض الدعم الحكومي لمعظم السلع والخدمات، وتراجعت الاستثمارات العامة، وقامت الحكومة بتحرير سياساتها التجارية والاستثمارية، ووجهتها نحو قطاع الخدمات الذي نشط في المراكز الحضرية، وكان تحت سيطرة المقربين من الأسد، على حساب الضواحي والريف والمناطق البعيدة النائية، ولا سيما القرى الشمالية في سورية والمناطق الشرقية والجنوبية التي تُعدّ الأجزاء الأكثر فقراً والأقل تطوراً. وقد تأثر قطاع الزراعة إلى حد كبير بغلاء المدخلات الزراعية التي نجمت عن رفع الدعم الحكومي، وكذلك بسوء إدارة الحكومة لأزمة الجفاف على مدى أعوام. وليس من باب المصادفة أنه، وبعد مرور خمسة أعوام على بدء الانتفاضة، فإن المناطق الخارجة عن سيطرة النظام هي، في معظمها، المناطق التي عانت التهميش

وهكذا تتجه مناطق متنوعة في سورية نحو أنظمة حكم متباينة، ففي المناطق التي يسيطر عليها النظام، لا يزال حكم ما قبل الحرب قائماً إلى حد كبير، ولا تزال الدولة توفر الخدمات وتحافظ على القانون والنظام، بينما طورت المناطق الواقعة خارج سيطرة النظام مؤسسات بديلة لكل من التعليم والأمن والخدمات الأساسية. وفي الوقت عينه، يُظهر معظم السوريين تعلقاً استثنائياً بما لا يزال يربطهم بعضهم ببعض، أي التاريخ المشترك ودولة تؤدي وظائفها بشكل مقبول نسبياً، كما يُبدون جميعاً رفضاً قاطعاً لكل ما قد يؤدي إلى تقسيم بلدهم، ولهذا ما زالت الروابط والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية مستمرة بين مختلف أجزاء البلد، ومنها الروابط التي تجتاز خطوط الحرب ولا تتوقف عندها.

إن درجة من اللامركزية السياسية شرط أساسي لإيجاد حل للنزاع الحالي والبدء بإعادة إعمار سورية، وعليها أن تشمل مراكز السلطة المحلية التي أبصرت النور في زمن الحرب، وأن تلبي بشكل أفضل تطلعات السوريين، بمن فيهم الأكراد، من خلال التوصل إلى توزيع أكثر عدلاً للموارد، وأن تقلص خطر تجدد الصراع، مع ضمان مستقبل مشترك للشعب السوري أيضاً. ومع مرور الوقت وهدوء العنف، فإنه لا بد لسورية اللامركزية من اتخاذ خطوات تهدف إلى الحد من تفاوت التنمية الاقتصادية بين المناطق الجغرافية، وإلى توزيع الاستثمارات العامة والوظائف الحكومية بين المحافظات وفقاً لعدد السكان، وتخصيص حصة أكبر من الإيرادات النفطية للمناطق المنتجة للنفط. ولا بد من منح مزيد من الصلاحيات على مستوى المناطق والمحافظات.

المعارضة بالمحاكم الشرعية، بينما حاول الأكراد فرض نظام تعاوني لإدارة الاقتصاد في مناطقهم. وفي منتصف سنة ٢٠١٦، كان هناك ما لا يقل عن أربعة مناهج دراسية للأطفال السوريين، وثلاث عملات تُتداول بكميات كبيرة: الليرة السورية، والدولار الأميركي، والليرة التركية. بكلمات أخرى، لم تتفكك سورية سياسياً فحسب، بل بدأت أجزاؤها تتطاير في مختلف الاتجاهات، متبنيّة أنظمة حكم متعارضة ترسخ جذورها يوماً بعد يوم.

مناطق النظام

تشمل المناطق الواقعة تحت سيطرة النظام الجزء الأكبر من غرب البلد، والمراكز الحضرية الرئيسية جميعها تقريباً، أي نحو ثلثي السكان، وفيها أغلبية الدروز والعلويين والإسماعيليين والشركس والمسيحيين الذين ما زالوا يعيشون في سورية. هذه المناطق ليست متصلة فقط جغرافياً بعضها ببعض، خلافاً لمعظم المناطق التابعة لسيطرة المعارضة، بل تتمتع أيضاً بروابط أقوى مع سورية ما قبل سنة ٢٠١١. فالدولة في هذه المناطق لا تزال تقوم بدور المزود بالسلع والخدمات المدعومة، مثل الخبز والتعليم والصحة والكهرباء والمياه، وتؤدي دور المحافظ على القانون والنظام، وتشكل أكبر مصدر لفرص العمل في البلد، فعدد الموظفين الحكوميين الحالي يُقدّر بأكثر من ٥٠٪ من مجموع السكان العاملين. والجدير ذكره هو أن توفير الخدمات الحكومية من طرف النظام يمنحه الشرعية، ولا سيما إذا ما قورن بالفوضى التي تعم المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة.

وسط الفقر والدمار الاقتصادي، يتم استخدام فرص العمل والاستثمارات

الاقتصادي والسياسي، بينما لا يزال غرب سورية المزدهر نسبياً في قبضة النظام المحكمة.

تُقدّر الخسائر الاقتصادية الآن، الناجمة عن النزاع السوري، بأكثر من ٢٠٠ مليار دولار، أما المعلومات عن انخفاض نسبة التسجيل في المدارس، وارتفاع نسبة الفقر ونسبة الطلاق، فتلقي الضوء على الدمار الذي لحق بالنسيج الاجتماعي للبلد. فضلاً عن الخسائر الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية الفادحة التي مُنيت بها سورية، هناك آثار أخرى للحرب من المرجح أن تدوم، وهي انقسام البلد إلى مناطق تقع تحت سيطرة ونفوذ مجموعات متعددة متنافسة.

تنقسم سورية اليوم إلى أربع مناطق نفوذ أساسية: منطقة يسيطر عليها النظام، وأخرى تنظيم "الدولة الإسلامية" أو ما يطلق عليه اسم "داعش"، وثالثة حزب الاتحاد الديمقراطي، والمنطقة الرابعة واقعة تحت سيطرة فصائل المعارضة المتنوعة، ومنها جبهة فتح الشام (التي عُرفت سابقاً بجبهة النصرة التابعة للقاعدة). وهذه المنطقة الأخيرة ليست موحدة بحد ذاتها، بل تنقسم إلى بؤر صغيرة وكبيرة منتشرة في أنحاء البلد كافة.

لم يتغير الوضع كثيراً في المناطق التي تخضع لسيطرة النظام، مقارنة بفترة ما قبل الانتفاضة، فمؤسسات الدولة لا تزال تعمل بحسب القانون، ولم يطرأ أي تعديل على النظام العام. وفي المقابل، اضطرت المناطق خارج سيطرة النظام إلى التكيف مع الانسحاب شبه التام للدولة، فابتكرت المجتمعات المحلية أنظمة بديلة من أجل فرض القانون والنظام، وتوفير المياه والكهرباء والخدمات الاجتماعية، وتعليم الأطفال وإدارة الاقتصاد. كما تقيدت مناطق

الوظائف الجديدة في القطاع العام ستكون من نصيب عائلات "الشهداء"، أي جنود وأعضاء الميليشيات التابعة للنظام الذين قُتلوا وهم يحاربون قوات المعارضة، وهم، في معظمهم، من الطائفة العلوية.

لكن على الرغم من ذلك، فإن الأعوام الخمسة الأخيرة شكلت خسارة كبيرة لموارد الحكومة وشرعيتها. فوفقاً لصندوق النقد الدولي انخفضت الإيرادات الحكومية من ١٢ مليار دولار في سنة ٢٠١٠ إلى أقل من ٩٠٠ مليون دولار في سنة ٢٠١٥. وانخفاض الإيرادات يعني أن الحكومة لم تستطع أن تشتري كميات كبيرة من القمح من المزارعين في سنتي ٢٠١٥ و٢٠١٦، وأنها عوضاً عن ذلك اعتمدت على المساعدات الإنسانية والواردات الممولة عبر ائتمانات إيرانية أو مساعدات روسية، فضلاً عن المساعدات التي توفرها المنظمات الإنسانية الدولية. هذا الأمر يُظهر أن الحكومة فقدت قدرتها على تلبية حاجات المزارعين، وأن تعويلها على الحلفاء الأجانب يزداد، وهو ما يساهم في إضعاف شرعية النظام.

أيضاً، وبسبب نقص الموارد البشرية، فإن الحكومة تعتمد بشكل متزايد على المجموعات والقادة المحليين من أجل الحفاظ على النظام وجمع الموارد وبسط نفوذها، وبين هؤلاء قادة ميليشيا قوات الدفاع الوطني التي تدعمها الحكومة، والذين يمولون أنفسهم من خلال ابتزاز السكان المحليين وأعمال الخطف والنهب.

ومع أن هذه الميليشيات هي موضع كراهية بسبب ممارساتها الإجرامية، إلا أنها تمكنت من اكتساب قوة ونفوذ كبيرين على الأرض. علاوة على ذلك، تشكل إمدادات المساعدات الإنسانية الموجهة إلى المناطق المحاصرة مصدر دخل مهم بالنسبة إلى هذه الميليشيات والمتعاونين معها، وهم

الحكومية من أجل التعبئة الاجتماعية والسياسية. فعلى سبيل المثال، تحصل المنطقة الساحلية التي يقطنها العلويون، وهم يشكلون أساس قاعدة التأييد للنظام والقوة البشرية العسكرية، على معاملة تفضيلية. فقد أعلنت الحكومة في خريف سنة ٢٠١٥، بمناسبة ذكرى الحركة التصحيحية (وصول حافظ الأسد إلى الحكم)، استثمارات بقيمة ٣٠ مليار ليرة سورية في محافظتي طرطوس واللاذقية، بينما لم يخصص لمدينة حلب سوى مبلغ زهيد لا يتعدى ٥٠٠ مليون ليرة سورية. وحدث الأمر عينه في نيسان / أبريل ٢٠١٦ في عيد الجلاء، عندما أعلنت مشاريع بمبلغ ٤ مليارات ليرة سورية لمحافظة ريف دمشق، بينما وُعدت طرطوس واللاذقية بـ ٣٧ مليار ليرة سورية، أي عشرة أضعاف المبلغ المخصص لريف دمشق.

أمّا الاستثمار الخاص الذي انجذب إلى الأمن النسبي في المنطقة الساحلية، فإن إجمالي الاستثمار فيه لم يتعدّ إلا جزءاً بسيطاً ممّا كان عليه قبل الانتفاضة. فعلى سبيل المثال، تُظهر بيانات هيئة الاستثمار السورية أن ٣٢٪ من الاستثمار الخاص الذي رخصته في سنة ٢٠١٥ كان في الساحل، بينما النسبة التي رخصتها في المراكز الاقتصادية التقليدية في دمشق وحلب كانت أقلّ بقليل، وبلغت ٢٧٪. لكن مقارنةً بسنة ٢٠١٠، فإن دمشق وحلب جذبتا نسبة ٤٠٪ من المشاريع، بينما حصلت اللاذقية وطرطوس على ٤,٥٪ فقط.

ويشكل التوظيف الحكومي وسيلة من وسائل شراء الولاء، إذ ازدادت حصة العلويين من الوظائف الحكومية، وكانت في الأصل كبيرة على نحو لا يتلاءم مع نسبتهم من السكان قبل سنة ٢٠١١. فعلى سبيل المثال، أعلنت الحكومة في كانون الثاني / ديسمبر ٢٠١٤، أن ٥٠٪ من

المناطق الكردية

أقام حزب الاتحاد الديمقراطي منطقة حكم ذاتي في شمال شرق البلد، تتمحور حول مدينة القامشلي، وفي جيب في شمال غرب حلب، وأطلق عليها اسم روج آفا، أو "كردستان الغربية".

ومنذ أوائل سنة ٢٠١٤، أقرت إدارة الحكم الذاتي الديمقراطي عشرات "القوانين"، ومنها شبه دستور عُرف بـ "عقد روج آفا الاجتماعي"، وجرى تأسيس هيئات جديدة لإصدار تراخيص للاستثمارات التجارية والمدارس ووسائل الإعلام، بينما يجري حالياً اختبار نظام اقتصادي تعاوني. وفي تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٥، أنشئت أول جامعة في المنطقة في مقاطعة عفرين غربي حلب، وبلغ عدد طلابها ١٨٠ طالباً، ثم في آذار / مارس ٢٠١٦ أعلن حزب الاتحاد الديمقراطي خطة تقضي بإنشاء مصرف مركزي مستقل عن مصرف سورية المركزي، لكن لم يتضح بعد كيف سيعمل، أو إن كان يسعى لإصدار عملته الخاصة.

فضلاً عن ذلك، اعتمد في أيلول / سبتمبر ٢٠١٥ منهج دراسي كردي بحت لأول ثلاثة أعوام من التعليم، والأطفال حالياً لا يتعلمون اللغة العربية على الإطلاق، الأمر الذي يقيم حواجز بينهم وبين سائر السوريين، ويصعب على الأكراد على المدى الطويل الحصول على الوظائف في مؤسسات الدولة السورية، أو الانتقال إلى مناطق أخرى داخل سورية.

شهدت "روج آفا" إنشاء مؤسسات متنوعة، كما شهدت بروز قادة سياسيين جدد اكتسبوا النفوذ والأهمية، وتأسس شبكة واسعة من الجمعيات غير الحكومية، وظهر القادة العسكريين، مع أنه يُعتقد أن قادة جناح حزب الاتحاد الديمقراطي المسلح، أي وحدات حماية الشعب، هم، في

يستغلون وجودهم ميدانياً من أجل الإشراف على عمليات توزيع المساعدات أو منعها. ففي حمص، يُعتقد أن صقر رستم، وهو القائد المحلي لجيش الدفاع الوطني، أي أكبر ميليشيا تابعة للنظام، يتمتع بنفوذ أكثر من أي مسؤول في الحكومة، أمّا في حلب، فيؤدي حسام قاطرجي، وهو تاجر لم يكن معروفاً قبل الحرب، دور الوسيط في تجارة النفط والحبوب بين مناطق النظام والمناطق الكردية، وقد كافأه النظام مؤخراً عبر "انتخابه" عضواً في البرلمان عن حلب. ويُعتبر وجود هذه الميليشيات التي يرتبط بعضها ارتباطاً وثيقاً بإيران وحزب الله، والتي غالباً ما تتنافس على النفوذ والسيطرة على الموارد، مصدراً متزايداً لانعدام الاستقرار في مناطق النظام، الأمر الذي يبيّن أن الدولة لا تتحكم بالكامل في جميع جوانب الحياة في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، بل إن الحكومة عمدت إلى إحالة الحكم المحلي إلى الميليشيات المحلية المتحالفة معها، ولا سيما ما يتعلق بالقانون والنظام، وهو ما أدى إلى إضعاف موقعها.

وقد أدى ذلك في بعض الأحيان إلى تنامي التوتر، وإلى صدامات داخل النظام. ففي آذار / مارس ٢٠١٦ مثلاً، اعتقل فيليب سليمان وهو رئيس ميليشيا قوات الغضب التابعة للحرس الجمهوري في مدينة السقيلية المسيحية في ريف حماة، وتعرض للضرب على خلفية تهمة بتهريب المشتقات النفطية. وفي تموز / يوليو من السنة نفسها في محردة، وهي المدينة المسيحية الكبيرة الأخرى في محافظة حماة، نشر فهد الوكيل، وهو نجل رئيس الفرع المحلي لقوات الدفاع الوطني، صوراً لوجهه المغطى بالكدمات بعد أن تعرض للضرب على يد عناصر من الاستخبارات الجوية.

تشهد "روج آفا" أيضاً توترات بين وحدات حماية الشعب وقوات النظام، وبين الأكراد ومجموعات إثنية أخرى، وبين مختلف المجموعات الكردية: حزب الاتحاد الديمقراطي من جهة، والمجلس الوطني الكردي الذي يضم عدة أحزاب كردية مقربة من الائتلاف الوطني من جهة أخرى. في أيلول / سبتمبر ٢٠١٥، أقر المجلس التشريعي في مقاطعة الجزيرة "قانون إدارة وحماية أموال المهاجرين والغائبين"، والذي يجيز مصادرة جميع الأملاك العائدة إلى الأفراد الذين تركوا المنطقة. وقد رفض ممثلون عن الآشوريين في المجلس التصويت على هذا النص، لأن هذه الطائفة برمتها شعرت بأن هذا التدبير يستهدفها، إذ مع أن هذا القانون لا يشير صراحة إلى أي مجموعة إثنية محددة، إلا إن عدد المسيحيين الذين فروا من المنطقة أكبر كثيراً من عدد أي مجموعات أخرى، كما يُعتقد أن المسيحيين أكثر ثراء من سائر المجموعات، وبالتالي فإنهم سيتأثرون أكثر من سواهم بمصادرة الأصول والأملاك. وفي محاولة لاسترضاء الطائفة المسيحية، تراجع حزب الاتحاد الديمقراطي في النهاية عن قراره، ووافق على تسليم أي أملاك صودرت من المسيحيين إلى الكنيسة، وعلى الأرجح أن هذه الخطوة كانت تهدف أيضاً إلى تجنّب أي ردة فعل سلبية من جانب الدول الداعمة للأكراد، والتي تكون عادة متعاطفة مع المسيحيين.

وأدت المنافسة مع حكومة إقليم كردستان في العراق بقيادة مسعود بارزاني الذي يدعم المجلس الوطني الكردي إلى مزيد من التوتر، بما في ذلك الإغلاق المتكرر لمعبر سيمالكا الحدودي نحو إقليم كردستان، وهو المعبر البري الوحيد إلى خارج "روج آفا"، الأمر الذي يؤدي إلى موجات متكررة من

معظمهم، من المواطنين الأتراك. كما أسس الحزب مكاتب له في عواصم متعددة في الخارج، مثل موسكو وبرلين وستوكهولم وباريس، الأمر الذي ساهم في إقامة اتصال مباشر بين قادة الحزب ومسؤولين أجنبي. وبين أسباب نجاح حزب الاتحاد الديمقراطي حرصه - بحكم الواقع - على تفادي أي مواجهة مع النظام، واستقلالية مصادر دخله من عائدات استخراج النفط (يُقدّر الإنتاج بـ ٤٠,٠٠٠ برميل في اليوم)، وتنظيمه المنضبط والمنظم بشكل جيد. ويستمد الحزب أيضاً شرعيته من دوره كمسؤول عن الحكم الذاتي الذي كافح الأكراد من أجله لعقود. علاوة على النفط، يعتمد اقتصاد "روج آفا" أولاً على الإنتاج الزراعي، وعلى المساعدات الإنسانية التي ازدادت في الآونة الأخيرة، أمّا الاستثمار الخاص والتوظيف فما زالا محدودين.

لكن على الرغم من توسع الحكم الذاتي، فإن الدولة السورية لا تزال تؤدي دوراً بارزاً في "روج آفا"، إذ إنها (الدولة) تصدر جميع مستندات السجل المدني (مثل شهادات الولادة والزواج والوفاة)، وتدفع أجور الموظفين الحكوميين. وواقع أن الحكومة تواصل تقديم الخدمات يصبّ في مصلحة النظام من جهة، لأن إدارة مؤسسات الدولة وتقديم الخدمات هما مصدران مهمان للشرعية، ويلائم حزب الاتحاد الديمقراطي من جهة أخرى، ولأن إقامة إدارة بديلة كان سيشكل عبئاً كبيراً عليه. كما يسيطر النظام على مطار القامشلي الذي يُعتبر المرفق الأكثر أهمية في المنطقة، والسبيل شبه الوحيد للخروج منها والدخول إليها. وهكذا، لا يزال في يد النظام السوري، وبالتالي في يد الحكومة المركزية، عدد من الوسائل المهمة لممارسة النفوذ في علاقتها بحزب الاتحاد الديمقراطي.

الحرب الشاملة المعلنة ضده من كل دولة في المنطقة تقريباً، ومن القوى الدولية، لكن من الخطأ الاعتقاد أن تدمير التنظيم سيعيد الوضع إلى سابق عهده، إذ بما أنه ما من شك حيال المظالم التي شهدتها هذه المناطق، والتي تعود إلى أعوام ما قبل الانتفاضة، وبما أن شرق سورية يزخر بالموارد النفطية، وهو مع ذلك يتخبط في نقص التنمية، فإن من المرجح أن السكان سيحاولون قدر المستطاع منع الدولة المركزية من استعادة السيطرة على موارد هذه المناطق.

مناطق المعارضة

ثمة عدة خصائص تميز المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة من المناطق التي يسيطر عليها حزب الاتحاد الديمقراطي وداعش، ومنها تبعثر مناطق المعارضة وترسخ الطابع المحلي في كل من مناطقها، إذ تقع معظم هذه المناطق على طول محور دمشق - حلب الأساسي، أكان ذلك في المناطق الريفية الواسعة، أو في ضواحي المدن الأساسية ومنها دمشق. أمّا في حلب، فتشمل هذه المنطقة تقريباً نصف مدينة حلب نفسها.

وتسبب هذا التبعثر ببروز مجموعة كبيرة من السلطات العسكرية والمدنية في آن معاً، لكن من دون أي تسلسل قيادي، ما جعل إدارة هذه المناطق أيضاً تعاني جزاء كون عملية اتخاذ القرار محلية جداً، وبالتالي فإن أي جهود أو مشاريع مشتركة بين مختلف القرى في المنطقة عينها ربما تشكل تحدياً صعباً.

وأدى التفكك السياسي والعسكري دوراً أساسياً في فشل مشروع إقامة إدارة موحدة، تماماً كسياسة النظام التي قضت بالتصدي عبر القصف الممنهج لكل ما تخشى أنه

الشخّ في البضائع، وإلى تضخم الأسعار.

مناطق تنظيم الدولة الإسلامية

غالباً ما يُنظر إلى تنظيم الدولة الإسلامية في سورية والعراق (داعش) عبر عدسة أيديولوجيته أو أعماله الإرهابية، لكنه أثبت أنه قادر نسبياً على إدارة المناطق الواقعة تحت سيطرته. فقد أسس نظام حكم ساعده في حصد ما يكفي من الموارد لتمويل عملياته العسكرية، وفي الحفاظ على نوع من القانون والنظام، وتوفير الحد الأدنى من الخدمات للسكان.

إدارته التي تشمل مناطق على الحدود السورية - العراقية تعوّل إلى درجة كبيرة على استغلال موارد النفط والغاز حول منطقة دير الزور، وهذا ممكن جزئياً بفضل الاتفاق بحكم الواقع مع النظام على إدارة محطات معالجة الغاز وتوزيع الإنتاج على الشبكة الوطنية. وقد طوّر التنظيم موارد دخل أخرى، منها الضرائب على البضائع والعبور، فضلاً عن أشكال أخرى من الابتزاز. وسنّ "داعش" في الرقة التي هي بحكم الأمر الواقع "عاصمة الخلافة" التي أعلنها، "قوانين" لتنظيم الحياة اليومية، وأنشأ إدارة مالية تُدعى مكتب الزكاة وتُعنى بجمع الضرائب وإصدار ميزانية سنوية، كما شكل قوة شرطة مهمتها التأكد من التزام المواطنين بـ "الفضيلة".

وتتراوح تقديرات الميزانية السنوية للخلافة، والتي تشمل أيضاً الإنفاق في العراق، بين ١,٥ و ٢,٥ مليار دولار، على الرغم من أنها انخفضت في الأشهر الأخيرة بسبب الضربات الجوية التي يشنّها الائتلاف بقيادة الولايات المتحدة على أجزاء من البنى التحتية النفطية.

وشكك كثيرون في أن مشروع داعش سيصمد ويستمر، ولا سيما في ضوء

الموظفون الحكوميون في تلقّي رواتبهم شرط عدم انضمامهم إلى المعارضة، لكن مع تزايد الضغط على موارد الحكومة، توقفت عملية التسديد إلى حد كبير.

أضف إلى ذلك أن مناطق المعارضة، وعلى عكس مناطق الأكراد والنظام، تتميز بتجانسها إلى حد كبير من وجهة نظر إثنية أو طائفية، فسكانها هم إجمالاً من العرب السنّة. وعلى الرغم من غياب أي تمييز رسمي بحق الأقليات، ومن أن استهدافهم كان محدوداً، فإن تزايد نفوذ المجموعات الإسلامية جعل الأقليات الدينية والإثنية تشعر بعدم الارتياح في مناطق المعارضة، كما تعرّض بعضها للاعتداء، أو أُجبر على المغادرة.

تطلعات متعارضة

على الرغم من هذه الصورة القاتمة والمروعة ومشاهد التقسيم والتشتت، فإن السوريين حافظوا على تعلقهم الفريد بوطنهم، كما أن الدولة المركزية، وبعد خمسة أعوام من الحرب والانقسامات الحادة، لا تزال هي إطار العمل الوحيد الذي تعترف به أغلبية السوريين من جميع الطوائف والمناطق والطبقات الاجتماعية. والاستثناء الملحوظ الوحيد هو المناطق الكردية في الشمال الشرقي (روج آفا) حيث ترتفع الأصوات المطالبة بالحكم الذاتي، لكن هذا الأمر ليس سيّاناً بالنسبة إلى الأكراد كلهم، وخصوصاً الأكراد المنتشرين في أنحاء أخرى من سورية، ذلك بأن مئات آلاف الأكراد الذين يعيشون في دمشق وحماة وحلب (حلب هي المدينة السورية التي تضم أكبر جالية كردية وليس القامشلي) يسجلون أولادهم في المدارس الرسمية، ويديرون أعمالهم الخاصة، أو يعملون في القطاع

قد يشكل بديلاً منها. وفي المقابل، لم يجرِ قصف مناطق الأكراد وداعش إلى حد كبير. ويُعتقد أن تدمير الجزء الشرقي من حلب التابع للمعارضة في أواخر سنة ٢٠١٣ ومطلع سنة ٢٠١٤ كان على الأغلب نتيجة تخوف النظام من أن الإدارة الحديثة النشأة هناك قد تتطور لتصبح بديلاً فعلياً منه. برزت تركيا كالبوابة الأساسية لمعظم النشاط الاقتصادي الذي يعبر نحو مناطق المعارضة، وبما أن القدرة الإنتاجية لهذه المناطق دُمّرت إلى حد كبير، فإنها باتت تعوّل الآن على المساعدات الإنسانية والتحويلات المالية والواردات التي تأتي إمّا من تركيا في الشمال، وإمّا من الأردن في الجنوب. وفي سنة ٢٠١٤، عادت الصادرات التركية إلى سورية، ومعظمها نحو مناطق المعارضة، إلى المستويات القياسية التي حققتها في سنة ٢٠١٠، والتي بلغت ١,٨ مليار دولار، إلاّ إنها انخفضت قليلاً خلال سنة ٢٠١٦ إلى ١,٥ مليار دولار.

ومعلوم أن مناطق المعارضة هي المناطق التي نشأ فيها المجتمع المدني السوري الجديد، إذ استطاع السوريون، وللمرة الأولى منذ أكثر من خمسة عقود، أن يشاركوا في انتخاب قادتهم، وإن كان ذلك محصوراً على المستوى المحلي، وجرى في ظروف غير مثالية. فقد رأت مجموعة متنوعة من المؤسسات النور، وهي تعمل في مجالات العدالة وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية، وفي آذار / مارس ٢٠١٦، بلغ عدد المجالس المحلية النشطة في البلد ٣٩٥ مجلساً تقريباً، ومن المرجح في النهاية أن تشكل هذه الهيئات المحلية نواة الإدارات المحلية المستقبلية في سورية اللامركزية. لا تغيب الدولة السورية بالكامل عن هذه المناطق، مع أن وجودها فيها يضمحل بشكل متزايد مع مرور الوقت. فقد استمر

الخاص أو العام. وبين أسباب التعلق الشديد لمعظم السوريين بوطنهم هو أنه على الرغم من بروز هذه الحدود الداخلية الجديدة، فإنهم ما زالوا مرتبطين بعلاقات تجارية وتبادلات فيما بينهم. ففي سورية ما قبل الثورة، كان الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين جميع أجزاء البلد متيناً وملحوظاً، كما أن القسم الغربي الأكثر تطوراً، والتابع حالياً لسلطة النظام، كان يعتمد على النفط والقمح وغيرها من السلع (كالغاز والفوسفات والقطن) الآتية من المناطق الشرقية الأقل تطوراً، والمنقسمة اليوم بين سلطة داعش وحزب الاتحاد الديمقراطي. وما زال هذا الاعتماد مستمراً حتى اليوم، وإن بدرجة أقل من السابق، فيُشحن النفط والحبوب من الشرق إلى المناطق الغربية المكتظة بالسكان، وتجري التحويلات المالية عبر الحدود، ويتم تداول سلع عديدة بين مختلف المناطق. ولا تزال السلع المصنعة التي يتم إنتاج معظمها في مناطق النظام تُورَّع في أنحاء البلد كافة. وتكثر الأمثلة لصفقات المقايضة بين مناطق النظام والمعارضة.

يشكل دور الدولة السورية تاريخياً سبباً آخر يدفع السوريين إلى التعلق بوطنهم، فالدولة تؤمن الوظائف لمئات آلاف الأشخاص، وتوفر خدمات التعليم والصحة لملايين آخرين، وأثبتت في زمن الحرب أنها قادرة على التكيف والصمود والحفاظ على فاعليتها. وفي الوقت عينه، فإن نزوح السوريين الداخلي يساهم أيضاً في تعزيز ارتباطهم بعضهم ببعض: ففي المنطقة الساحلية اليوم مثلاً، يقوم الأفضل حالاً بين النازحين القادمين من مناطق مثل حلب وإدلب، بشراء الأملاك وتأسيس الأعمال؛ وفي محافظة

مواقف أطراف النزاع

يتشاطر عدد كبير من السوريين، سواء من المعارضة أو النظام، النظرة عينها، فحواها أن أي خطوة في اتجاه اللامركزية ستؤدي حتماً إلى تقسيم سورية. لكن بات واضحاً بسبب اشتعال النزاع على مدى خمسة أعوام، أقله بالنسبة إلى البعض في المعارضة، أنه لا غنى عن إجراء إصلاحات جوهرية في نظام الحكم.

غير حكومية مقرها في إستانبول)، بشأن موقف السوريين من اللامركزية، كانت الطائفة العلوية من أشد معارضي فكرة اللامركزية.

في أيار / مايو ٢٠١٦، أعدت روسيا مسودة دستور أقرت فيه الحاجة إلى نظام لامركزي. ووفقاً لمقتطفات نشرتها صحيفة "الأخبار" اللبنانية الموالية للنظام، فإن النص دعا إلى حذف كلمة "عربية" من اسم البلد الرسمي، والسماح باستخدام اللغة الكردية في المناطق الكردية، وبتأسيس مجلس يتمتع بسلطات تشريعية ليمثل مصالح الإدارات المحلية، وفي هذه الحالة تتوسع صلاحيات المناطق، ويكون لرئيس الحكومة السورية عدة نواب يمثلون الأقليات الدينية والإثنية. ووفقاً لـ "الأخبار"، فإن النظام، وفي غضون بضعة أيام، رفض هذه الاقتراحات الروسية كافة.

تؤيد المجموعات الكردية، بما فيها المجلس الوطني الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي، نموذجاً لامركزياً أكثر جذرية هو الفدرالية. ومع أن الفريقين يتنافسان على الساحة السياسية، إلاّ إنهما يتفقان بشأن توسيع صلاحياتهما، الأمر الذي يسمح لهما بإدارة شؤونهما اليومية كافة. ولا يطالب أي حزب سياسي كردي بأي نوع من التقسيم، بل تزعم جميع الأحزاب الكردية أنها تريد البقاء ضمن إطار الدولة السورية، وهذا موقف يعكس إلى حد ما الأوضاع الإقليمية السائدة، ذلك بأن أي خطوة نحو الاستقلال ستلاقي رفضاً من جميع دول المنطقة التي يعيش فيها أعداد كبيرة من الأكراد، ومنها إيران وتركيا.

اللامركزية: القضايا المطروحة

جزأت الحرب في الأعوام الخمسة الأخيرة

في المؤتمر الذي عُقد في القاهرة في تموز / يوليو ٢٠١٢، والذي حضرته أطراف المعارضة السورية جميعها، اعترف البيان الختامي الذي تعتبره حركات المعارضة وثيقة مرجعية، بـ "وجود قومية كردية ضمن أبناء (الدولة السورية)، وبهويتها وبحقوقها القومية المشروعة وفق العهود والمواثيق الدولية ضمن إطار وحدة الوطن السوري." وشدد هذا البيان على وضع حد لجميع أشكال التمييز المرتكبة بحق الأكراد، لكنه لم يدخل في تفاصيل خريطة سورية السياسية المستقبلية.

غير أن الائتلاف الوطني، وهو أكبر تجمّع للمعارضة، مكبّل في اعتماده على أنقرة التي تعارض بشدة أي خطوة قد تشجع على الحكم الذاتي الكردي في تركيا. فحزب الاتحاد الديمقراطي مرتبط بروابط وثيقة مع حزب العمال الكردستاني الذي يخوض صراعاً مع الدولة التركية.

أمّا النظام فيعارض تماماً فكرة اللامركزية، وهو غير مستعد للتوصل إلى تسوية في هذا الشأن، ذلك بأن التشدد في الخطاب القومي، مع سيطرة طائفة أقلية على النظام، هما مصدر أساسي لشرعية النظام، الأمر الذي يعطيه هامشاً أضيق للتصرف مقارنة بالمعارضة. ولرفض النظام فكرة اللامركزية صلة مباشرة أيضاً بالمصالح الاقتصادية لنخب الاقتصاد والأعمال المقربة من النظام والمتمركزة في العاصمة، إذ تخشى هذه النخب خسارة السلطة والثروة والنفوذ التي منحتها دوراً بارزاً في سورية الحديثة على مدى عقود. علاوة على ذلك، فإن الدولة السورية تحمي بصورة خاصة، المصالح الاقتصادية والسياسية للطائفة العلوية، ولذا من غير المفاجئ أنه في استطلاع للرأي أجرته منظمة "اليوم التالي" (وهي منظمة سورية

سورية في الشمال الشرقي نهر دجلة الواقع على طول الحدود العراقية، لكن سورية لم تقم بعد باستغلال هذا النهر فعلاً، مع أنه كافٍ لري مساحات شاسعة من الأراضي. وهنا أيضاً تبرز الأسئلة التالية بشأن اللامركزية: إلى من يعود هذا الاحتياط وهذه الموارد، هل للسوريين جميعهم، أو لمن يعيش بالقرب من هذه الموارد فقط؟ كيف سيتم تطويرها؟ وكيف سيتم توزيع عائداتها؟

يوضح لقاء حزب الاتحاد الديمقراطي في رميلان، ورفض النظام والمعارضة المقاربة التي اعتمدها الأكراد، أن التحكم في الموارد النفطية سيكون جزءاً أساسياً من أي مفاوضات مستقبلية. وهذا لا ينطبق على المناطق الكردية فحسب، بل على سائر المناطق السورية أيضاً، التي تزخر بالموارد الطبيعية مثل دير الزور، والتي هي مركز مهم آخر لإنتاج النفط.

السياسة الاقتصادية للدولة

سيشكل توزيع الوظائف الحكومية مسألة جوهرية في بلد تمتص الدولة فيه ثلث القوى العاملة تقريباً، التي تدخل سنوياً إلى سوق العمل، كما يؤدي استثمار الدولة في منشآت البنى التحتية والمرافق الصحية والتربوية، وفي مشاريع اقتصادية، دوراً أساسياً. فهذا الاستثمار هدف في الماضي إلى الحد من اختلال التوازن الجغرافي، لكنه دور تخلت عنه الحكومة السورية ما إن بدأت بتحرير اقتصادها في مطلع الثمانينيات، الأمر الذي أثر بصورة خاصة في المناطق الأكثر فقراً، لكن من المتوقع أن تعود هذه القضايا إلى الواجهة أكثر فأكثر في إطار أي جهود تُبذل بعد النزاع لإعادة الإعمار. ومما لا شك فيه أن الأطراف المعنية ستختلف بشأن من سيتسلم إدارة الدفعة المالية في

سورية إلى مناطق متعددة لكل منها نظامها الخاص وقوانينها وحتى لغتها الخاصة، وقد تشكل اللامركزية إحدى الوسائل الواقعية لرسم مسار جديد نحو المستقبل. ويمكن للوقائع التي فرضت نفسها فعلاً على الأرض أن تكون نقطة انطلاق اللامركزية، بينما يتم المحافظة على سلامة أراضي الدولة السورية، وإرضاء ما يكفي من الأطراف المعنية.

لكن المشكلة في النقاش بشأن اللامركزية هي عدم فهم ما تترتب عليه هذه الأخيرة، وعدم معرفة المسائل التي تدخل في صلب هذا النقاش، وهي:

التقسيم الإداري

تنقسم سورية حالياً إلى ١٤ محافظة، لكل منها عاصمة، ثم تنقسم المحافظات إلى مناطق، والمناطق إلى نواحٍ. ولا تزال سورية دولة مركزية بامتياز لا تتمتع فيها المناطق والنواحي سوى بصلاحيات محدودة، ولذا سيكون اختيار المستوى الذي تبدأ عنده اللامركزية أمراً في غاية الأهمية، ويشمل مسألة الشرح الريفي / الحضري. ففي حلب مثلاً، حيث يظهر هذا الشرح جلياً، هل يجب أن يكون هناك محافظة للريف منفصلة عن المدينة؟ وبالنسبة إلى المناطق التي يسكنها الأكراد، والتي لا تتطابق مع التقسيم الإداري الحالي، فهل يجب توسيع نطاق صلاحيات المحافظات أو المناطق أو النواحي؟ ويبرز سؤال جوهرية آخر: ما الشروط التي تحدد تفصيلات تحويل الإيرادات الضريبية من المركز إلى المناطق؟

الموارد الطبيعية

يحتوي شرق سورية على احتياط كبير من النفط، وتُزرع في هذه المناطق كميات كبيرة من القمح والقطن والشعير. ويحدّ

الانتفاضة، ارتفعت أصوات أقليات أخرى تطالب بالاعتراف بها، منها الآشوريون والتركمان والشركس والأرمن. ونظراً إلى ما شهده البلد على مدى الأعوام الخمسة الأخيرة، يصعب تخيل أن سورية ستكون قادرة على العمل على أساس "شخص واحد، صوت واحد"، بل على السوريين أن يقرّوا بأن الحديث عن مخاوف الأقليات أمر مبرر. فأين تطبّق حقوق المجموعات الطائفية، وأين تحصل حقوق الأفراد على الأسبقية؟ كيف نحافظ على حرية الأفراد وحقوقهم وسط تزايد دور الإثنيات والطوائف في سورية؟ وكيف نبني دولة يعين فيها الأشخاص على أساس الكفاءة وليس الطائفة؟ هذه الأسئلة لا تزال تبحث عن أجوبة لها.

اقترح البعض تأسيس نظام برلماني من غرفتين تمثل العليا من الطوائف والإثنيات، لضمان نوع من التمثيل السياسي لهذه المجموعات، بينما تُنتخب الغرفة السفلية على أساس "الشخص الواحد، الصوت الواحد". وهذا النظام يشبه إلى حد ما اتفاق الطائف الذي وضع حداً للحرب الأهلية في لبنان. وتقتصر مسودة الدستور الروسية نظاماً مماثلاً من غرفتين، وبموجبه يمثل مجلس المناطق الإدارات المحلية، بينما تمثل الحكومة الطوائف والإثنيات.

النظر قُدماً

ستؤدي إعادة تنظيم البنية السياسية لسورية إلى إقامة بلد مختلف تماماً عما كان عليه قبل انتفاضة ٢٠١١. فأيام سورية القديمة أصبحت معدودة، وأمام السوريين وحلفائهم الدوليين مسائل شائكة تنتظرهم بينما يحاولون رسم طريقهم نحو

البلد، وما إذا كانت الحكومة المركزية في دمشق هي التي ستتولى إدارة إعادة الإعمار، وفي هذه الحالة، سيكون المقاولون والموردون وغيرهم من أعضاء النخبة كرجال الأعمال المقربين من مركز السلطة، هم المستفيد الأكبر.

العلمانية والتنوع الإثني والاعتراف بالطوائف

ليست سورية دولة علمانية بحتة، غير أنها منذ إعلان الاستقلال، وحتى خلال أعوام حكم البعث، كانت دامجة للمجموعات الدينية كلها، واعترفت بالمعتقدات والممارسات الدينية، وحرصت على حمايتها. لم يكن للدين أي دور في تعيين كبار موظفي الدولة والمسؤولين الحكوميين، والاستثناء الوحيد هو منصب رئيس الدولة المحظور على المسيحيين، وذلك وفقاً للدستور الذي أقرّ في سنة ٢٠١٢ في ظل رئاسة بشار الأسد.

وفيما يتعلق بالإثنيات، فإن غير العرب يعانون تمييزاً رسمياً. فمنذ إعلان الاستقلال، شكلت القومية العربية الطموح السياسي لجميع الأحزاب السياسية تقريباً، ومنذ أن تسلم حزب البعث زمام السلطة في سنة ١٩٦٣، تحولت هذه القومية إلى أيديولوجيا البلد الرسمية. فسورية تحمل اسم "الجمهورية العربية السورية"، بينما لا تأتي أغلبية البلاد العربية على ذكر كلمة "عربية" في أسمائها الرسمية، وفي سورية أيضاً، اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة ولا يتعلم الطلاب في المدارس والجامعات الرسمية سواها. لقد تعرّض الأكراد بصورة خاصة للتمييز بسبب حجم المجتمع الكردي وتركيزه الجغرافي، فاعتُبروا خطراً على الوحدة الوطنية. وغداة

أخيراً، لا بد للطوائف والإثنيات من الحصول على نوع من التمثيل السياسي على المستوى المركزي، ويمكن لنظام من غرفتين أن يكون الحل، لكن الاقتراح الروسي الذي يقضي بتعيين أعضاء في الحكومة على أساس انتماءاتهم الدينية أو الإثنية ربما يؤدي إلى مأسسة هذه الانقسامات، والوصول إلى حائط مسدود. وعوضاً عن ذلك، أقترح أن يكون التمثيل الطائفي على المستوى التشريعي في الغرفة العليا، المكلفة بالإشراف والرقابة ومنع التمييز، بينما يجب أن تخلو الغرفة الأخرى في البرلمان، والمكلفة بالإشراف على سنّ معظم القوانين، من أي محاصصة طائفية، وأن يتم انتخاب أعضائها على مبدأ صوت واحد لكل ناخب (one-man, one-vote). كذلك يجب الامتناع من تعيين أو توزيع الوظائف الرسمية بحسب الانتماءات الطائفية أو الإثنية.

قد لا تؤتي هذه الأفكار ثمارها إلا على المدى البعيد، لكن لا بد من البدء بتطبيقها منذ الآن. فاللامركزية ليست مجرد وصفة لضمان استقرار سورية بعد الحرب فحسب، بل قد يكون لها الأثر الأكبر في إنهاء الحرب أيضاً. فعلى سبيل المثال، إن الاعتراف بحقوق الأكراد والأقليات الإثنية الأخرى، وضمان توزيع أكثر عدلاً للموارد، قد يساهمان في إقناع الأكراد بالانضمام إلى الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل سياسي متفاوض عليه.

لقد مرت خمسة أعوام على اندلاع هذا النزاع الذي طال أمده بشكل يفوق جميع التوقعات، وما من عذر يعفينا من ضرورة أن نكون على أهبة الاستعداد لحظة انتهاء الحرب. ■

المستقبل. لكن من الواضح أنه لا عودة إلى الدولة المركزية بامتياز، والتي كانت قائمة قبل سنة ٢٠١١. ولهذه الحقيقة تداعيات جمة على الجهود الرامية إلى إنهاء النزاع. مع احتفاظ الدولة المركزية باحتكارها عدداً من المسائل السيادية، مثل الدفاع والعلاقات الخارجية وطباعة العملة، فإنه لا بد من تبني نظام سياسي لامركزي ينقل السلطة من دمشق إلى مختلف المحافظات والمناطق، ولا سيما المناطق الكردية التي تتمتع بوضع خاص واستحقاق تاريخي سابق على حكم البعث. قد يكون من المفيد التخلي عن اسم البلد: "الجمهورية العربية السورية"، وحذف كلمة "عربية"، لأن من شأن ذلك أن يبعث برسالة إيجابية إلى السوريين غير العرب، وأن يتماشى مع العدد الأكبر من البلاد العربية، ومنها العراق ولبنان. كما على الدولة أن تؤمن التعليم لأطفال الأقليات القومية بلغتهم الأم، وعلى المدارس في المناطق الكردية في الشمال الشرقي، أو في المناطق ذات الأغلبية الكردية في دمشق وحلب، أن تعلم اللغتين العربية والكردية.

يضاف إلى ذلك واجب الدولة في استخدام الأدوات المتاحة لها للحد من التفاوتات الجغرافية في مجال التنمية الاقتصادية. فمثلاً، يجب أن يستند تأمين فرص العمل في كل محافظة إلى عدد السكان فيها مقارنة بإجمالي عدد السكان في سورية، كما يجب تطبيق السياسة عينها في مجال الاستثمارات العامة إذا أمكن. ومن جهة أخرى لا بد من إعادة توزيع إيرادات تصدير النفط على المناطق وفقاً لعدد السكان فيها، من منطلق أن الموارد النفطية هي ملك سورية كلها.